Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(5); May 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
29.03.2019	09.05.2019	15.05.2019

Wrong grammatical definitions and propose alternatives to teach and learn Arabic grammar through the book “The key to teaching and learning Arabic grammar” for the researcher Dr. Abdel Fattah El-Zein

"التّعريفات النَّحويَّة الخاطئة، واقتراح البدائل لتعليم قواعد العربيَّة وتعلُّمها من خلال كتاب "المفتاح في تعليم قواعد العربيَّة وتعلُّمها" للباحث د. "عبد الفتَّاح الزَّين"

الدّكتور أحمد علي شحوري(1)

Dr. Ahmed Ali Shhoury

الملخَّص

يسعى هذا البحث إلى عرض كتاب "المفتاح في تعليم قواعد العربيَّة وتعلُّمها" للباحث والأكاديميّ اللُّبنانيّ الدّكتور "عبد الفتَّاح الزَّين"، لبيان وجوه النَّقد الَّتي قدَّمها الباحث للتَّعريفات النَّحويَّة الخاطئة الَّتي تحويها معظمُ الكتب المدرسيَّة المخصَّصة لتعليم قواعد العربيَّة في الحلقة الثَّانية من التَّعليم الأساسيّ، والَّتي اتَّسمت بكونها فضفاضةً أو مترهّلة أو بكونها معقَّدةً وغير دقيقةٍ ترهق ذهن المتعلّم الَّذي قد يقضي سنواتٍ عديدةً في تعلُّم تلك القواعد لكنَّه يبقى يلحن في القراءة والكتابة. كما يسعى

(1) "**أحمد علي شحوري**" من الجمهوريَّة اللُّبنانيَّة، حاصل على شهادة الدّكتوراه اللُّبنانيَّة في اللُّغة العربيَّة وآدابها من المعهد العالي للدُّكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة في الجامعة اللُّبنانيَّة، بيروت، 2018. أستاذ ثانوي في قطاع التَّعليم الرَّسميّ في لبنان.

إلى تسليط الضَّوء على الاقتراحات النَّحويَّة البديلة الَّتي اقترحها الباحث "الزَّين" منطلقًا فيها من مؤشّراتٍ شكليَّة وصوتيَّة ودلاليَّة وألسنيَّة مثبتًا جدواها من خلال إحصاءاتٍ دقيقة رَصَدَ فيها التَّغيُّر الحاصل في تعلُّم قواعد العربيَّة لدى عيّنةٍ من المتعلّمين الَّذين طبَّقوا تلك التَّعريفات المقترحة. وقد قدَّمنا في بحثنا المقتضب هذا قراءةً نقديَّة تقويميَّةً لعمل "الزَّين" الَّذي اتَّسم بالجدّة والاتّساق والدّقَّة والبساطة في عرض أفكاره وتقديم اقترحاته الَّتي حرص على تأصيلها من خلال العودة إلى مصادر اللُّغة العربيَّة الأصيلة القديمة والحديثة، وإلى بعض اللُّغة الأجنبيَّة في مجال النَّحو والدَّلاليَّة والألسنيَّة.

الكلمات المفايتح: التَّعريفات النَّحويَّة الخاطئة، التَّعريفات البديلة، تعليم القواعد وتعلُّمها، العلاقة الإسناديَّة.

Abstract

This research seeks to present the book "The key to teaching and learning Arabic grammar" to the Lebanese researcher and academic Dr. Abdel Fattah El-Zein to explain the criticisms presented by the researcher to the wrong grammatical definitions that are contained in most of the textbooks devoted to teaching Arabic grammar in the second cycle of basic education , which was characterized by being loose or flabby or complex and inaccurate exhausting the mind of the learner who may spend many years learning these rules, but continues to read and write. It also seeks to shed light on the alternative grammatical suggestions proposed by the researcher Al-Zein, starting from the indicators of formality, sound, pedagogy and alphanumeric, which are proven by accurate statistics monitoring the change in learning Arabic grammar among a sample of learners who applied these proposed definitions. In this brief research, we presented a critical reading of the work of Al Zein, which was characterized by novelty, consistency, accuracy and simplicity in presenting his ideas and presenting his proposals, which he sought to root out by returning to the sources of the ancient and modern Arabic language, and to some foreign language in grammar, semantics and alphanumeric.

Key words: False grammatical definitions, alternative definitions, teaching and learning rules, the relational relationship.

المدخل:

كثيرًا ما يُردّد كثيرون من متعلّمي قواعد اللُّغة العربيّة الشَّكوى من صعوبة فهم تلك القواعد وتعقيدها وتشعُّبها وكثرة تفاصيلها الَّتي تُرهِق أذهانهم، فينفرون إذَّاك منها، ويلجأون – نتيجة ذلك – إلى الابتعاد من الاهتمام بها بعد أن كان تعلُّم النَّحو في القدم يُعدُّ عملًا جليلًا؛ إذ رأوه من أنفع العلوم وأرفعها، فهو يشيد بنيان المعرفة، ويُقوّم اللّسان، ومن غيره اللّبس والغموض، وبه الإفصاح والإفهام والإبلاغ؛ وخير دليلٍ على ذلك قول الشَّاعر:

النَّحْوُ يُصْلِحُ منْ لسانِ الأَلْكَنِ والمَرْءُ تُكْرِمُهُ إذا لمْ يَلْحَنِ

وإذا طلبْتَ مِنَ العلومِ أجلَّها فَأَجَلُّها مِنْهَا مُقيمُ الأَلْسنِ[2]

أمَّا تلاميذ اليوم فيُكثرون الشَّكوى من تعلّمهم قواعدَ النَّحو لأنَّهم حكموا حكمًا سلبيًّا مسبَّقًا على نتيجة تعلُّمهم إيَّاها، فوقعوا في الإبهام والغموض. في المقابل لا يتردَّد معلّمو العربيَّة من رفع الصَّوت شاكين تراجعَ إقبال متعلّمي الجيل الحالي على تعلُّم قواعد لغتهم مقارنةً بالأجيال السَّابقة. ولعلَّ عميد الأدب العربيّ الدّكتور يُوجز محنة تعليم قواعد النَّحو وتعلُّمها في مصر وغيرها بقوله: "... ليس في مصر أساتذةٌ للُّغة العربيَّة وآدابها، وإنَّما في مصر أساتذةٌ لهذا الشَّيء الغريب المشوَّه الَّذي يُسمّونه نحوًا وما هو بالنَّحو، وصرفًا وما هو بالصَّرف، وبلاغةً وما هي بالبلاغة... تعالَ نُحْصِ آثارهم العلميَّة في اللُّغة وآدابها... كتابٌ مدرسيٌّ في النَّحو والصَّرف... لا يُمكّن الطُّلاب من أنْ يقرأوا نصًّا عربيًّا... ويفهموه كما ينبغي أن يُفهَم... وكتاب أو

[2] ابن عبد البرّ القرطبيّ. بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذَّاهن والهاجس. تحقيق: محمَّد مرسي الخولي. بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط1، لا. ت، ج1، ص 66.

كتابان في الأدب، وَقَاكَ الله شرَّ النَّظر فيهما، يكفي أن نذكرهما للتَّلاميذ لتعرف في وجوههم السَّأم والضَّجر، وبُغْضَ اللُّغة العربيَّة وأساتذة اللُّغة العربيَّة...!"[3].

لكن في قبال هذه الصُّورة الباهتة، ثمَّة صورةٌ ناصعةٌ يسعى بعضُ معلّمي العربيَّة إلى رسمها وجلائها في تعليمهم قواعد اللُّغة العربيَّة، أولئك الَّذين لم يرتضوا تراجع اهتمام المتعلّمين بقواعد لغتهم الأمّ، فراحوا يُجدّدون في طرائقهم التَّعليميَّة وفي توظيف الاستراتيجيَّات التَّعليميَّة التَّعلُّميَّة الحديثة النَّاشطة مركّزين على عدم الفصل بين مجالات تعليم العربيَّة في سياق تدريسهم مادَّة القواعد.

ومع ذلك لا يزال جزءٌ كبيرٌ من المتعلّمين يستشعر أنَّ ثمَّة غربةً بينه وبين قواعد لغتهم نظرًا إلى تعقيداتها، وكثرة تفاصيلها، واختلاف تعريفاتها في بعض الأحيان بين النَّحاة، وإلى كون تلك التَّعريفات تتَّسم بكونها فضفاضةً أو مترهّلةً أو غير دقيقةٍ... وفي هذا السّياق يأتي كتاب "المفتاح" للباحث اللُّغوي والأستاذ الجامعيّ اللُّبنانيّ "عبد الفتَّاح الزَّين" ليكشف عن أخطاء التَّعريفات النَّحويَّة الَّتي تحويها الكتب المدرسيَّة المخصَّصة لصفوف الحلقة الثَّانية من التَّعليم الأساسيّ، وليُقدّم جملة تعريفاتٍ بديلةٍ منها، وليقيسَ جدوى تعريفاته المقترحة من خلال إحصاءاتٍ دقيقةٍ رصد فيها فاعليَّتها وأثرها في رفع مستوى تعلُّم تلاميذِ تلك الحلقة من التَّعليم قراءةً وكتابةً كي لا تكون مجرَّد محاولةٍ نظريَّة غير مدروسة النَّتائج.

انطلاقًا من أهمّيَّة هذا العمل النَّظريّة والتَّطبيقيّة في تعليم قواعد العربيَّة وتعلُّمها، فقد ارتأيت تقديم كتاب "المفتاح" والتَّعريف به في بحثي هذا، وعرض أبرز مضامينه، ثمَّ التَّوقُّف أخيرًا وقفةً نقديَّة متواضعةً عند هذا الكتاب الرَّائد. وعليه، فقد ضمَّ هذا البحثُ المقتضبُ بطاقةَ تعريفٍ بالكتاب، ورصدًا لأهمّ أهدافه، وبيانًا لطريقة

[3] طه حسين. في الأدب الجاهليّ. القاهرة- مصر، دار المعارف، ط3، 1352هـ - 1933، ص 9- 10.

العمل البحثيّ فيه، ولآراء الباحث النَّقديَّة حول بعض التَّعريفات، وعرضًا للاقتراحات البديلة خاتمًا إيَّاه بوقفةٍ نقديَّة قصيرةٍ، وبفهرسٍ للمصادر والمراجع الَّتي ارتكز عليها.

أوَّلًا: بطاقة تعريف بكتاب "المفتاح":

كتاب "المفتاح في تعليم قواعد العربيَّة وتعلُّمها" للباحث اللُّبنانيّ والأستاذ الجامعيّ في الجامعة اللُّبنانيَّة د. "عبد الفتَّاح الزَّين"، أصدرته دار "البنان" اللُّبنانيَّة بطبعتين حتَّى الآن كان آخرهما في سنة 2014. وهو يقع في حدود 159 صفحةً، يستهلُّه الباحث بتمهيدٍ عام، ويُقفله بمجموعةٍ من المصادر والمراجع القديمة والحديثة الَّتي اتّكأ عليها في إنجازه هذا الكتابَ؛ وقد ضمَّنه أيضًا ملحقًا ضمَّ استمارتين تحتويان عددًا من أسئلة القواعد والتَّعريفات النَّحويَّة كما ضمَّ مادَّة تطبيقيَّةً فيها عددٌ من النُّصوص المُعدَّة للتَّطبيق عليها.

ثانيًا- أهداف الباحث في "المفتاح":

يرصد الدّكتور "الزَّين"، في مفتاحه الجديد، تحقيق ثلاثة أهدافٍ متماسكةٍ مترابطةٍ يُعلن عنها في التَّمهيد العام؛ ويمكن تلخيصها وفق الآتي:

الهدف الأوَّل: وهو هدفٌ ثنائيّ الغاية يتمثَّل أوَّلًا في "الكشف عن التَّعريفات النَّحويَّة الخاطئة في كتب القواعد المدرسيَّة المخصَّصة لتلاميذ الصُّفوف: الرَّابع، والخامس، والسَّادس من التَّعليم الأساسيّ"[4]، وثانيًا في تقديم البدائل الَّتي يراها

[4] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح (في تعليم قواعد العربيَّة وتعلُّمها). دار البنان للطّباعة والتَّسجيل والنَّشر والتَّوزيع. لبنان – دير الزَّهرانيّ، ط2، 2014، ص 7.

"الزَّين" "أسلم وأدقَّ وأصحَّ ممَّا استقرَّ في بطون هذه الكتب، أو ما استقرَّ في ذاكرتنا الجماعيَّة النَّحويَّة... لبلوغ مأربين اثنين تعليم قواعد العربيَّة وتعلُّمها"[5].

الهدف الثَّاني: ويتوزَّع في شقَّين؛ الأوَّل هو الوقوف على أداء المُدرّسين في ما يُلقّنونه التَّلاميذَ من تعريفاتٍ وقواعد: أهو موافقٌ تمام الموافقة لما رُسِمَ لهم ولهؤلاء التَّلاميذ في الكتب، أم هو مغايرٌ له، قليلَ المغايرة أم كثيرَها؟ والثَّاني هو نقاشهم نقاشًا هادئًا بغرض دفعهم إلى محاكمة ما ورد في الكتب المدرسيَّة، وصولًا إلى التَّشكيك بصحَّته، ومن ثمَّ الضَّرب به عرض الحائط لاعتماد بديلٍ منه[6].

الهدف الثَّالث: ويتمثَّل في تطبيق ما يراه الباحث صالحًا من التَّعريفات النَّحويَّة البديلة في المؤسَّسات التَّربويَّة، مقارنةً بما هو في كتب القواعد المدرسيَّة، في سبيل الوقوف على أثره في مستوى التَّلاميذ اللُّغويّ في مقام التَّعبير قراءةً وكتابةً[7].

ثالثًا- طريقة العمل البحثيّ:

لقد انتهج الباحث، في مفتاحه الجديد، خطَّة عملٍ واضحةً ومحدَّدةَ الخطوات لتحقيق أهدافه المعلَنة، أفصح عنها في التَّمهيد لكتابه مُعتمِدًا الاستقراءَ والملاحظةَ والقياس والنَّقد والورش التَّربويَّة لتطبيق ما اقترحه من تعريفاتٍ بديلةٍ جديدةٍ.

ففي سبيل تحقيق الهدف الأوَّل من مشروع كتاب "المفتاح"، عمد "الزَّين" إلى استقراء عددٍ كبيرٍ من التَّعريفات المعتمَدة في الكتب المدرسيَّة، ثمَّ تحليلها وتفنيدها ونقدها ومقارنتها بما هي عليه في بطون أمَّات مصادر اللُّغة العربيَّة ومراجعها لكبار النَّحويّين العرب من القدامى والمحدثين. ولذلك كانت له عودةٌ إلى سلاسلَ من الكتب

[5] م. ن. ص. ن.
[6] م. ن. ص 8.
[7] م. ن. ص. ن.

المدرسيَّة، فعمل على فحص مضامينها، ودراستها ونقدها لاختبار صوابيّتها من عدمها قليلًا أم كثيرًا؛ كما عمل أيضًا على مراجعة أمَّات المصادر والمراجع بعضُها يختصُّ بالنَّحو، وبعضُها الثَّاني بالألسنيَّة، وبعضها الثَّالث بالدَّلالة[8].

ولمَّا وجد "الزَّين" تحريفًا هائلًا يطول الحقائق النَّحويَّة في تلك الكتب المدرسيَّة، وكان غير قادرٍ على نقد كلّ ما رآه فيها غيرَ سويٍّ لكثرته، فقد اكتفى بنقد تعريفاتٍ محدَّدةٍ وتقديم البدائل منها؛ فاكتفى بنقدٍ يشمل الأفعال: الماضية والمضارعة والأمر؛ ونون الوقاية؛ والمرفوعات: المبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه؛ وتمييز المرفوعات من المنصوبات والمجرورات؛ والاسم الموصول وصلته؛ والإضافة؛ والتَّاء المتطرّفة؛ والتَّنوين؛ وألف المنوَّن المنصوب[9].

أمَّا الهدف الثَّاني فقد جهد لتحقيقه بإعداد استمارتين مختلفتين، وتوزيع مئة نسخةٍ منهما على عددٍ من المدرّسين في ثانويَّاتٍ لبنانيَّةٍ مختلفةٍ؛ إذ لجأ إلى تسليم الأساتذة الاستمارةَ الأولى الَّتي تضمَّنت عددًا من الأسئلة لتقديم التَّعريفات النَّحويَّة الَّتي يُدرّسونها تلاميذَهم في صفوفهم التَّعليميَّة، وبعدها سلَّمهم الاستمارة الثَّانية الَّتي تضمَّنت الأسئلة نفسها لكنْ مع اختلاف النّصوص والأمثلة والشَّواهد النَّحويَّة لاختبار صحَّة التَّعريفات الَّتي قدَّموها آنفًا؛ وذلك للتَّشكيك بما استقرَّ في الكثير من الكتب المدرسيَّة وفي عقولهم من تعريفاتٍ تُجانب الحقائق النَّحويَّة قليلًا أم كثيرًا[10].

أمَّا تحقيق الهدف الثَّالث فقد استدعى تنظيم بعض الورش الميدانيَّة شارك فيها عشرُ مدرّساتٍ من مدرستين مختلفتين؛ إذ جهد الباحثُ فيها، بما استلزم من الحجج والبراهين، لإقناع هؤلاء المُدرّسات ببدائله النَّحويَّة المقترحة توخّيًا لتعميمها في المؤسّستين اللَّتين يُدرِّسْنَ فيهما. بعد ذلك قام بعملٍ ميدانيٍّ، بمساعدة اثنتين من

[8] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 8..
[9] م. ن. ص 8-9.
[10] م ن. ص 9.

المتدرِّبات، تمثَّل في تطبيق ما اقترحه من تعريفاتٍ للوقوف على أثره في مستوى تلاميذ الحلقة الثَّانية من التَّعليم الأساسيّ نطقًا وكتابةً. وذلك من خلال امتحانٍ ضمَّ اختبارين: واحدًا في ضوء القواعد المدرسيَّة الَّتي كان المتعلِّمون قد لُقِّنوها، وآخر في ضوء ما اقترحه من بدائلَ من خلال نصوصٍ سهلةٍ وجملٍ قصارٍ بسيطةٍ[11].

رابعًا: التَّعريفات النَّحويَّة الخاطئة:

قبل استعراض نماذج من التَّعريفات النَّحويَّة الخاطئة، أودُّ الإشارة إلى ما قصده الباحث بمصطلح التَّعريفات الخاطئة؛ فهو لم يقصد بالتَّعريفاتِ الحدودَ (les définitions) فقط، بل قصد به – علاوةً على ذلك – القواعد (les règles) بما فيها من الطَّرائق الإعرابيَّة (l'analyse grammaticale) أو الإملائيَّة (les règles d'orthographe). أمَّا الخاطئ فقصد به غيرَ السَّويّ: "الخاطئ كلّيًّا أي الفاسد، والخاطئ جزئيًّا، والمعوجّ، والمتوهَّم، والفضفاض المترهّل..."[12]. وسأكتفي من نماذج تلك التَّعريفات الخاطئة بما قدَّمه الباحث من ملاحظاتٍ نقديَّةٍ على تعريف الفعل بصيغه الثَّلاث، وتعريف المبتدأ والخبر، وتعريف الفاعل ونائبه وفق ما استقرَّ في تفكير كثيرٍ من مؤلّفي الكتب النَّحويَّة لمرحلة التَّعليم الأساسيّ.

أ- الفعل (الماضي، المضارع، الأمر):

وجد الباحث، نتيجةَ استقراء ما ورد في الكتب المرسيَّة، أنَّ بعضَها قد عرَّف الفعل بأنَّه كلمةٌ تدلُّ على حدثٍ أو حالةٍ في زمنٍ معيَّنٍ، أو أنَّه كلمةٌ تدلُّ على

(11) عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 9- 10.
(12) م. ن. ص 7.

حدوث عملٍ أو فعلٍ من غير الإشارة إلى دلالته على حالةٍ ما[13]. ولئن أقرَّ، في سياق نقده هذه التَّعريفات، بأنَّ الأفعال على اختلافها تدلُّ على أحداثٍ أو أحوالٍ أو غير ذلك، فإنَّه رأى "أنَّ ربطها بأزمنةٍ خاصَّةٍ بها، تدلُّ عليها، وَهْمٌ ليس إلَّا"[14]. ولكنَّه لم يُلقِ على عاتق مؤلّفي الكتب المدرسيَّة وحدهم مسؤوليَّةَ هذا التَّعريف الخاطئ للفعل؛ بل حمَّل المسؤوليَّة أيضًا بعضَ القدامى من علماء العربيَّة الَّذين عرَّفوه بأنَّه "ما دلَّ على اقتران حدثٍ بزمانٍ"[15] وفق ما عرَّفه "الزَّمخشريّ"، وما تابعه عليه كلٌّ من "جلال الدّين السّيوطيّ"[16]، و"ابن الأنباريّ"[17]، و"ابن عصفور"[18]، و"ابن عقيل"[19]. ولئن خالف مَنْ قرن الفعل بدلالةٍ زمنيَّةٍ خاصَّةٍ به، فإنَّما بنى مخالفته على استقرائه نصوصًا عربيَّةً قديمةً وحديثةً. وسنُوضح نقده التَّعريفات الخاطئة للفعل من خلال تعريف الماضي والمضارع والأمر.

1- الفعل الماضي: لقد رأى "الزَّين" أنَّ الكتب المدرسيَّة قد عرَّفت الفعلَ الماضيَ أنَّه كلمة تدلُّ على عملٍ أو حدثٍ، أو على حالةٍ في الزَّمن الماضي[20]؛ وذلك اعتمادًا على شواهد أتى بها مؤلّفو تلك الكتب وقد "فصَّلوها تفصيلًا يُناسب تعريفهم... مصحوبةً بقرائن لفظيَّةٍ تحمل في ذاتها دلالة الماضي، مثل *أمسِ*، *والسَّنة*

---

[13] م. ن. ص 15.
[14] م. ن. ص. ن.
[15] محمود بن عمر الزَّمخشريّ. المفصَّل في علم العربيَّة. تحقيق: فخر صالح قدارة. عمَّان- الأردن، دار عمار للنَّشر والتَّوزيع، ط1، 1425 هـ - 2004م، ص 243.
[16] جلال الدّين السّيوطيّ. الأشباه والنَّظائر في النَّحو. تحقيق: غازي مختار طليمات. دمشق، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة، لا. ط، 1407هـ - 1987م، ج 2، ص 22.
[17] ابن الأنباريّ. أسرار العربيَّة. تحقيق: محمَّد بهجة البيطار. دمشق، مطبعة التَّرقّي، لا. ط، 1377هـ - 1957م، ص 11.
[18] ابن عصفور. المقرَّب. تحقيق: أحمد عبد السَّتَّار الجواري؛ عبد الله الجبُّوري. بغداد، مطبعة العاني، لا. ط، 1986، ص 46.
[19] بهاء الدّين عبد الله ابن عقيل. شرح ابن عقيل. القاهرة، دار التُّراث، ط 20، 1400هـ - 1980م، ج 1، ص 15.
[20] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 16.

الماضية، حتَّى لا يطعن طاعنٌ لا بتعريفهم الَّذي اعتمدوه، ولا بصحَّة ما يدَّعون"[21] وفق ما يقول "الزَّين". وهذا ما جعله تعريفًا عامًّا وشائعًا لدى الكثيرين من معلّمي العربيَّة الَّذين بلغت نسبتهم (82%) من مجموع المعلّمين المستطلَعين[22]. ثمَّ عرض نماذج من الشَّواهد الَّتي يتَّكئ عليها هؤلاء المؤلّفون لحصر دلالة الفعل الماضي بالزَّمن الماضي؛ من قبيل: *أمسِ، عاد أبي من السَّفر/ وقعت الحرب في السَّنة الماضية/ نحن اليوم في فصل الشّتاء. لقد رحل الخريف، وترك الطَّبيعة جرداءَ*[23].

غير أنَّه في سياق نقده التَّعريفَ المذكورَ آنفًا، يُورد شواهدَ لا يُنبئ فيها الفعلُ الماضي عن الزَّمن الماضي؛ ومن ذلك مثلًا: *إنْ ذهبتَ إلى الحديقة ذهبتُ معكَ/ متى ستزورني؟ فلو زرتَني سَعِدْتُ بكَ/ بعتُك السَّيارة/ وفَّقكَ الله*[24]. إذ كشف من خلالها عن أنَّ الدَّلالة الزَّمنيَّة للفعل الماضي لا تختصّ بالزَّمن الماضي الَّذي انقضى، بل دلَّت على الحال أو على الاستقبال. واستشهد على كلامه ذلك ببيتٍ شعريٍّ للشَّاعر العربيّ "الحطيئة" يدلُّ فيه الفعل الماضي على الاستقبال حين قال:

شهد الحطيئةُ حين يلقى ربَّهُ أنَّ الوليدَ أحقُّ بالعذرِ

أي سيشهد لاحقًا[25]... وهذا ما حفَّزه أكثر فأكثر على التَّشكيك في صواب التَّعريف الَّذي تُقدّمه الكتب المدرسيَّة للفعل الماضي متسائلًا: "فلمَ يُحصَر تعريفُهُ بأنَّه دالٌّ على الزَّمن الماضي وهو غير مختصٍّ به؟ أوَليس في ذلك التَّعريف تشويهٌ للحقيقة؟ أوَليس فيه عبثٌ بالعقول؟"[26]. وقد خلص، في إطار تحليله أسبابَ الرَّبط ما بين الفعل الماضي والزَّمن الماضي، إلى أنَّ العرب إنَّما فعلوا ذلك، في تعريفاتهم

---

[21] م. ن. ص. ن.
[22] م. ن. ص 19.
[23] م. ن. ص 16.
[24] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 16.
[25] م. ن. ص 17.
[26] م. ن. ص 18.

النَّحويَّة، نتيجة تأثُّرهم بالفكر اليونانيّ الأرسطيّ المنطلِق من طبيعة اللُّغة اليونانيَّة، بل من طبيعة اللُّغات الهنديَّة – الأوروبيَّة حيث للفعل قيمة زمنيَّةٌ خاصَّةٌ به"[27]؛ إلَّا أنَّ المستقرئ كلامَ العرب يتبيَّن له أنَّ الأفعال "لا يُستدلُّ بصيغها على أزمنتها كما تبيَّن بالاستقراء، وإنَّما يتحصَّل الزَّمن فيها ممَّا تشتمل عليه الجملة من قرائن واضحةٍ أو ممَّا يستدلُّ عليه بالإيماء الخفيّ"[28]. وقد أثبت "الزَّين" عدم قدرة التَّعريف الشَّائع المقدَّم آنفًا على دحض شكوكه وتساؤلاته؛ فليس تراجع ما نسبته (78%) من المعلِّمين المستطلَعين عن الرَّبط الآليّ ما بين الفعل الماضي والزَّمن الماضي، بعد مناقشته إيَّاهم، إلَّا مؤشّرًا على ما يعتور ذاك التَّعريف من خطإٍ أو قصورٍ...

2- الفعل المضارع: لقد ألفى الباحثُ أنَّ مؤلّفي الكتب المدرسيَّة قد ربطوا تعريف المضارع بالزَّمنين الحاضر أو المستقبل من خلال تعريفهم إيَّاه بأنَّه ما "يدلُّ عل حدثٍ/ فعلٍ، أو حالةٍ في الحاضر أو المستقبل"[29]. وهو ما يتجلَّى في الإجابات الَّتي قدَّمها المعلّمون المستطلَعون؛ إذ ربطه ما نسبته (88٪) من مجموعهم بأحد الزَّمنين المذكورين آنفًا؛ غير أنَّ "الزَّين" رفض التَّسليم بصحَّة ذاك التَّعريف بسَوْقِهِ أكثر من شاهدٍ يُفارق فيها المضارع أحد الزَّمنين المفترَضين مُقرّرًا أنَّه "ما من دلالةٍ زمنيَّةٍ واحدةٍ يختصُّ بها الفعل المضارع حتَّى تُعتَمَد معيارًا صالحًا في تعريفه"[30]. ومن الشَّواهد الَّتي احتجَّ بها لخلخلة "دفاعات" التَّعريف الشَّائع ما ساقه من أفعالٍ مضارعةٍ تدلُّ – مصحوبةً بقرائن لفظيَّةٍ أو معنويَّةٍ – على الزَّمان الماضي ليس غير؛ من قبيل: *"لم أقرأ/ لو تسمعُ منّي لكنتَ زرتَ معي الحديقة/ كنت أزور دائمًا*

[27] م. ن. ص. ن.
[28] إبراهيم السَّامرائيّ. الفعل زمانه وأبنيته. بيروت- لبنان، مؤسَّسة الرّسالة، ط3، 1403هـ - 1983م ، ص34.
[29] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 22.
[30] م. ن. ص 24.

الحديقة/ نظرتُ إلى الشَّارع فرأيتُ اثنين يتشاجران"[31]. وهذا ما جعل نسبة المعلّمين الَّذين عرَّفوا المضارع انطلاقًا من مؤشّراتٍ زمنيَّة تتدنَّى إلى حدود الصّفر بعد مناقشة الباحث إيَّاهم في ما يسوقونه من تعريفاتٍ. أضف إلى ذلك أنَّ "الزَّين" قد رفض أيضًا التَّعريف الَّذي يربط المضارع بأحد أحرف (أنيت)؛ لأنَّ تلك الإشارة الشَّكليَّة غير كافيةٍ أيضًا لدفع اللَّبس عن ذهن المتعلّم، إذ وجد تمييز المضارع بأحد أحرف (أنيت) قد يُوقع التّلميذ في لبس بين الماضي والمضارع في نحو أَكرَم وأُكرِم، أهمل، ونَبتت، ويَبست، وتَعبت... إنْ لمْ يكن النَّصّ مضبوطًا بالحركات اللَّازمة[32].

3- فعل الأمر: انطلاقًا من التَّعريف الَّذي تُقدّمه الكتبُ المدرسيَّة لفعل الأمر والَّذي يحدُّه بما يدلُّ على طلب حدثٍ أو حالةٍ في المستقبل؛ يطرح الباحث نقده متّكئًا على كون الطَّلب لا يختصُّ بفعل الأمر، ولا يُعدُّ علامةً فارقةً تُميّزه من سواه؛ إذ يتحقَّق الطَّلب في المضارع ضمن صيغ النَّهي والاستفهام والعرض... وفق الشَّواهد الَّتي يسوقها في مفتاحه: "لا تضربْ خالدًا؛ هل تُكرمُ خالدًا فيُكرمَكَ؟؛ خالد، ألا تزورُنا فنسعدَ بكَ..."[33]. ثمَّ يُبدي اعتراضه على طرائق صياغة الأمر وأحوال بنائه السّتّ (يُبنَى على السّكون، وعلى حذف حرف العلَّة...، وعلى حذف النّون... و... و...) الَّتي تسوقها الكتب المدرسيَّة انطلاقًا من ربطه بالمضارع المجزوم وقياسه عليه؛ إذ رأى أنَّها تتضمَّن الكثير من "الكلام الفضفاض المترهّل الَّذي يُرهِق ذاكرة التَلميذ بتفصيلاته"[34].

---

[31] م. ن. ص 23.
[32] م. ن. ص 25.
[33] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 29.
[34] م. ن. ص 30.

ب- المبتدأ والخبر: على غرار نقد تعريفات الأفعال يُوجّه الباحث سهام نقده إلى ما هو شائع في الكتب المدرسيَّة من تعريف كلّ من المبتدإ والخبر؛ إذ وجد أنَّ تلك الكتب قد عرَّفت المبتدأ بأنَّه "اسمٌ معرفةٌ تبتدئ به الجملة الاسميَّة، أو اسمٌ مرفوعٌ واقعٌ في ابتداء الكلام، أو ركن الجملة الاسميَّة الأوَّل..."[35]. أمَّا الخبر فقد عرَّفته بأنَّه "ما تُتِمُّ به الجملة الاسميَّة معناها، أو ما يحتاج إليه المبتدأ ليتمَّ معناه، أو ركن الجملة الاسميَّة الثَّاني الَّذي يُخبر عن ركنها الأوَّل"[36].

وقد لحظ أنَّ مؤلّفي تلك الكتب قد ساقوا شواهد نحويَّةً تُثبت صحَّة تلك التَّعريفات الشَّائعة بحجَّة أنَّهم ذهبوا في تعريفهم إلى الشَّائع في الاستعمال فركَّزوا عليه، وأهملوا النَّادر الَّذي لا يُبنى عليه. لكنَّه لم يكن ليقتنع بتلك الحجَّة الواهية مقرّرًا أنَّ "الشَّائع لقلَّته في الاستعمال يكاد يكون هو الشَّاذّ النَّادر، أمَّا الشَّاذّ الَّذي وُسِمَ بالشّذوذ فيكاد لكثرة دورانه في الكلام أن يكون هو القياس"[37]؛ إذ إنَّ في اللُّغة العربيَّة من الجمل الاسميَّة ما لا يكون المبتدأ فيه معرفةً دائمًا وفي ابتداء الكلام، وكذلك الخبر كثيرًا ما يُغاير التَّحديدات المقدَّمة آنفًا فيأتي متصدّرًا صدرَ الجملة ليكون المبتدأ ثانيًا، ويسوق الباحث سبع شواهد تُثبت صوابيَّة نقده؛ وذلك على النَّحو الآتي: "*حادثٌ كبيرٌ وقع في الشَّارع/ يومٌ لك ويومٌ عليك/ كيف الصَّحَّة؟/ مسكينٌ هذا/ هنا مدرسةٌ/ في المدرسة تلاميذُ/ في الشَّارع متظاهرون كُثُرٌ*"[38]. لذلك رأى أنَّ تعريف المبتدأ والخبر، كما ورد في الكتب المدرسيَّة، غير سويّ، وما يُبنى عليه، قراءةً وكتابةً، غير سويّ أيضًا"[39]؛ بل إنَّه رأى أنَّ الأمر يُمسي أدهى حين ننتقل

---

[35] م. ن. ص 45.
[36] م. ن. ص. ن.
[37] م. ن. ص 47.
[38] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 46.
[39] م. ن. ص 47.

بالجملة الاسميَّة البسيطة إلى جملةٍ تبدأ بأحد الأفعال أو الأحرف النَّواسخ إذما اعتمدنا حدَّ التَّراتبيَّة والتَّعريف والتَّنكير وفق كلام "الزَّين"[40].

ج- الفاعل ونائب الفاعل: وفق المنهج الَّذي اعتمده "الزَّين" في نقد التَّعريفات النَّحويَّة الشَّائعة، فقد استقرأ عددًا من الكتب المدرسيَّة الَّتي عرفت الفاعل ونائبه ليجدَ أنَّها قد عرَّفت الفاعلَ انطلاقًا من معيار "الفاعليَّة" ليس إلَّا، ونائبَ الفاعل انطلاقًا من معيار "الشَّكل والمضمون" اعتمادًا على مجموعة شواهد تُوهم بصحَّة هذين المعيارين أساسًا للتَّعريف.

فـ"الفاعل"، في الكتب المدرسيَّة المستقرأة، هو "الاسم الَّذي يقوم بعمل الفعل، أو أنَّه الاسم المرفوع الَّذي يسبقه فعلٌ تامٌّ مبنيٌّ للمعلوم، والَّذي يدلُّ على مَنْ فعل الفعل"[41]. أمَّا "نائب الفاعل"، في تلك الكتب، فقد عُرّف بأنَّه "اسمٌ مرفوعٌ ينوب عن الفاعل المجهول في الرَّفع فقط، وهو في الأصل مفعولٌ به عندما كان الفعل معلومَ الفاعل"[42]، أو أنَّه "مفعول به في جملةٍ صدرُها فعلٌ تامٌّ معلومٌ، يحلُّ محلَّ الفاعل بعد الفعل المجهول، فيُرفَع بدلًا منه ويُسمَّى نائب الفاعل"[43].

بعد ذلك، يُقدّم الباحثُ "الزَّين" نقده لهذين التَّعريفين مبتدئًا بالفاعل، ومنطلقًا من مجموعة شواهد لا يحمل الفاعلُ فيها معنى "الفاعليَّة" من قبيل الآتي: *"اصفرَّت أوراقُ الشَّجر/ ظهر الحقُّ بعد انتظارٍ/ عطش سامي/ مات الرَّجلُ/ اشتدَّت العاصفة، فتكسَّرت الأغصانُ/ انفتح البابُ فجأةً/ لم يُغلِق كريمٌ البابَ"*[44]. إذ يلحظ "الزَّين"، في هذه الشَّواهد المقدَّمة، أنَّ الفاعل لا يحمل دلالة "الفاعليَّة" أو "القيام بالفعل"، بل

(40) م. ن. ص 49-50.
(41) م. ن. ص 59.
(42) م. ن. ص 68.
(43) م. ن. ص. ن.
(44) عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 59- 60.

حملت دلالة المفعوليَّة؛ فالحقُّ (الفاعل) مثلًا – في الجملة الثَّانية – لم يقم بفعل الظُّهور، فهو لم يظهر بنفسه، إنَّما أظهره مُظهِرٌ ما، فحمل بذلك دلالة معنى المفعوليَّة لا معنى الفاعليَّة، وكان من حقّه النَّصب لا الرَّفع[45]. وكذلك الأمر في معظم الشَّواهد الأخرى، بل إنَّ الفاعل (كريمًا) في الشَّاهد الأخير لم يقم بفعل الإغلاق الَّذي لم يحدث أصلًا، ومع ذلك، مع انتفاء الحدث قيل فيه: إنَّه فاعل![46].

ويُضيف الباحثُ إلى هذه الشَّواهد في معرض نقده التَّعريفَ النَّحويَّ الشَّائع للفاعل مجموعةَ شواهد تبتدئ بأفعالٍ يُسمّيها "الأفعال الأُحاديَّة التَّصرُّف" الَّتي لا تُستعمَل إلَّا بصيغة الغائب المفرد، ولا تدلُّ على أحداثٍ يفعلها فاعلون وفق التَّعريف الشَّائع من قبيل الآتي: *يُهمُّ الجميعَ انتصارُ العدلِ/ يُمكِنُ كلَّ فردٍ منَّا إبداءُ الرَّأي بلا خلافٍ/ يتوجَّبُ على الحكَّامِ الحكمُ بعدالةٍ/ تسنَّى لي، بعد طولِ انتظارٍ، التَّمتُّعُ بجمال قلعة بعلبكّ/ توافرَت لنا أسبابُ الكافيةُ للنَّجاح/ هل يجوزُ قولُ ما يُقالُ*"[47]. وما يُثبت وجاهة النَّقد الَّذي يُقدّمه الباحث أنَّ نسبة المُدرّسين الَّذين اعتمدوا معيار الفاعليَّة في تعريفهم الفاعلَ قد تراجعت من (92٪) إلى (0٪) بعد مناقشته إيَّاهم وتبيان أوجه القصور والخلل في التَّعريف الشَّائع.

أمَّا النَّقد الَّذي يوجّهه إلى تعريف "نائب الفاعل" فيرتكز على نقد المزاوجة بين الشَّكل والمضمون؛ ففي التَّعريف الشَّائع أنَّ الجملة الَّتي يتصدَّرها فعلٌ تامٌّ معلوم يليه فاعل ومفعول به على التَّوالي إنَّما يصير المفعولُ به فيها يعقب الفعلَ مباشرةً متى صار مجهولَ الفاعل؛ لذلك يُرفَع المفعول به لكونه ناب عن الفعل في المكان لا في الدَّلالة؛ إلَّا أنَّ تغيير موقع المفعول به الَّذي يُقرّبه من الفاعل فيُمسي مرفوعًا لا ينزع عنه معنى المفعوليَّة المستقرّ في أذهان المتعلّمين الَّذين كانوا قد تلقَّوا سابقًا أنَّ

[45] م. ن. ص 60.
[46] م. ن. ص. ن.
[47] م. ن. ص 61.

المفعول به هو الَّذي يتلقَّى الحدث ويجب أن يكون منصوبًا؛ فهم غالبًا ما يُعمّمون هذا المعيار (معنى المفعوليَّة يستوجب النَّصب) فينصبون ما حقَّه الرَّفع بعد الفعل المجهول التَّامّ[48].

خامسًا: التَّعريفات البديلة المقترحة:

بعد أنِ اطمئنَّ "الزَّين" إلى تحقيق هدفه الأوَّل المتمثّل في الكشف عن التَّعريفات النَّحويَّة الخاطئة، عمد إلى تقديم بدائل منها أكثر بساطةً ووضوحًا وقياسًا. ونذكر من ذلك ما يأتي:

أ- **الأفعال:** لئن رفض الباحث رَبْطَ تعريف الأفعال بدلالةٍ زمنيَّةٍ معيَّنةٍ بعيدًا من القرائن اللَّفظيَّة والمعنويَّة، فإنَّه اقتراح بدائل شكليَّةً محسوسةً يمكن تفصيلها وفق الآتي:

1- الفعل الماضي: لقد اقترح الباحث تعريفًا له مستلًّا من أرحام أمَّات الكتب لبعض النَّحويّين القدامى[49]؛ فعرَّفه بقوله: "الماضي من الأفعال هو ما تتَّصل بآخره تاء مبسوطة متحرّكة أو ساكنة"[50]. وهو يرى أنَّ هذا التَّعريف أسلم وأدقَّ في تحديد الفعل الماضي مهما اختلفت دلالته الزَّمنيَّة؛ لأنَّ المعيار في تمييزه "هو المادّيّ المنطوق المحسوس الَّذي يألفه التّلميذ بسرعةٍ وهو في مهد دراسته، وليس المجرَّد الغيبيّ كالزَّمن الَّذي يعجز عن الإحاطة به، بكلّ ما فيه من تفاصيل معقَّدة"[51].

2- الفعل المضارع: بعد أن أظهر الباحث التباس التَّعريف الَّذي يقرن الفعل المضارع بزمني الحاضر والمستقبل، قدَّم تعريفه البديل الَّذي بناه على الحسّيّ من

(48) عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 69.
(49) انظر: بهاء الدّين عبد الله بن عقيل. شرح ابن عقيل. ج1، ص 22، 25.
(50) عبد الفتَّاح الزَّين. م. س. ص 19.
(51) م. ن. ص. ن.

الأحرف والأدوات وفق الآتي: "المضارع يُميّزه دخولُ سوف والسّين وحرفي الجزم لم ولمَّا عليه، كما يُميّزه افتتاحُه بأحد هذه الأحرف: الهمزة، والنُّون، والياء، والتَّاء"[52]. وهو، في ذلك، يتَّبع نهج بعض القدامى الَّذين عوّلوا، في تمييز المضارع، على ما يختصُّ به دون غيره من قبيل لزوم افتتاحه بأحد حروف (أنيت)؛ إلَّا أنَّه (الباحث) آثر تمييزه بقبول دخول حرفي (سوف) و(السّين) أكثر من سواهما[53].

3- فعل الأمر: يُعوّل الباحث "الزَّين"، في تعريفه فعلَ الأمر، على معنى الأمر فيه دون سواه من المعاني الكامنة في الجمل الطَّلبيَّة، وعلى علاماتٍ صوتيَّةٍ تُميّزه من الأفعال وأسمائها؛ إذ يُعرّفه بقوله: "فعل الأمر يدلُّ على الأمر، ويُميّزه عدمُ اتّصال التَّاء المبسوطة به، وعدمُ دخول لم عليه، وقبولُه نون التَّوكيد"[54] متابعًا الثّقات من القدامى في ذلك أمثال "ابن عقيل"[55]. فبعدم اتّصال التَّاء المبسوطة به يُميَّز من الماضي، وبعدم دخول لم عليه يُميَّز من المضارع، وبقبوله نون التَّوكيد في مثل: "اسْكتَنَّ" يُميَّز من أسماء الأفعال الَّتي تدلُّ على معنى الأمر، والَّتي لا تقبل هذه النُّون؛ إذ لا يُقال في صَه: صَهَنَّ، كما يُقال اسكتْ: اسكتَنَّ[56].

أمَّا بالنّسبة إلى طريقة صياغة الأمر وأحوال بنائه الَّتي تُرهق ذاكرة التّلميذ بتفصيلاتها في الكتب المدرسيَّ، فقد اقترح قاعدةً سهلةً موجزةً يُؤتَى بها مباشرةً بعد الكلام على المضارع المجزوم، وهي: "يُبنَى فعل الأمر على ما يُجزَم به المضارعُ"[57]. وهو يقصد بمصطلح البناء هنا الصّياغة وطريقة الإعراب؛ فصيغة الأمر هي صيغة المضارع المجزوم بعد حذف كلّ علامات المضارع، وبناؤه كإعرابه. ويضرب لذلك مثلًا من المضارع المجزوم بحذف حرف العلَّة: لم تَرَ، ثمَّ

---

[52] م. ن. ص 24.
[53] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 25.
[54] م. ن. ص 30.
[55] انظر: بهاء الدّين عبد الله بن عقيل. شرح ابن عقيل. ج1، ص 26.
[56] عبد الفتَّاح الزَّين. م. س. ص 30.
[57] م. ن. ص. ن.

يصوغ منه الأمر المبنيَّ على حذف حرف العلَّة بعد حذف لم وتاء المضارعة على النَّحو الآتي: "رَ"[58]... وهكذا دواليك.

ب- المبتدأ والخبر: بعد أنْ أبدى الباحث جملةً من الملاحظات النَّقديَّة على التَّعريفات النَّحويَّة الشَّائعة في الكتب المدرسيَّة لكلّ من المبتدأ والخبر، قدَّم تعريفيهما البديلين منهما معوّلًا على الإسناد و"اللَّابدّيَّة" بدلًا من الموقعيَّة والتَّعريف والتَّنكير، وذلك استنادًا إلى كثيرٍ من بطون مصادر اللُّغة العربيَّة.

1- المبتدأ: يقترح "الزَّين"، في تعريف المبتدأ، تعريفًا يراه متّصفًا بالشُّموليَّة والإيجاز على النَّحو الآتي: "المبتدأ هو مَنْ/ ما نُخبِر عنه بغير فعلٍ متقدّمٍ عليه"[59]. وهو يرى أنَّ ثمَّة سؤالًا بسيطًا يُمكن التّلميذ من خلاله تحديدُ المبتدأ في الجملة الاسميَّة وتمييزُه من غيره، سؤالًا قائمًا على البحث عن المخبر عنه أو "العمدة" في الجملة الاسميَّة وفق الآتي: "عمَّن/ عمَّ نُخبر في الجملة الاسميَّة...؟ أو مَنْ/ ما الَّذي نُخبر عنه..؟"؛ إذ يكون الجواب هو المبتدأ. وقد عقد "الزَّين" – على غرار بعض قدامى النَّحويّين – الصّلة الدَّلاليَّة ما بين المبتدأ والفاعل؛ فهما وجهان لعملةٍ واحدةٍ؛ فكلاهما مخبَرٌ عنه، عمدةٌ، مُسنَدٌ إليه مرفوعٌ في الكلام، لكنَّ الفارق بينهما أنَّ الفاعل هو المُخبَر عنه في الجملة الفعليَّة، في حين أنَّ المبتدأ هو المُخبَر عنه في الجملة الاسميَّة[60].

[58] م. ن. ص 30- 31.
[59] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 47.
[60] م. ن. ص 50- 51.

وبناءً على ذلك، يرى "الزَّين" أنَّ "هذه العلاقة بين المبتدأ والفاعل يجب أن تبرز في الكتب المدرسيَّة، وأن تكون حاضرةً في ذهن أستاذ اللُّغة إذ يُدرّس هذين البابين، وفي ذهن التّلميذ حتَّى لا يُخطئ..."[61].

2- الخبر: يحدُّ "الزَّين" الخبر بأنَّه "مَنْ/ ما نُخبِر به عن المبتدأ في الجملة الاسميَّة"[62]، غير معوّلٍ على سمة التَّعريف أو التَّنكير، ولا على الموقعيَّة، بل على علاقة الإسناد واللَّابدّيَّة؛ فقد أُسنِد الخبر إلى المبتدأ ورُكّب معه كما أُسنِد الفعل إلى الفاعل ورُكّب معه وفق ما يُلحظ في بطون أمَّات الكتب النَّحويَّة لدى قدامى النَّحويّين أمثال "ابن يعيش" في "شرح المفصَّل"[63].

ج- الفاعل ونائب الفاعل: تأسيسًا على نقد "الزّين" كلًّا من التَّعريفين الشَّائعين للفاعل ونائبه، فهو يُقدّم تعريفين بديلين منهما يرتكزان على علاقة الإسناد والإخبار وفق ما جاء في العديد من مصادر العربيَّة الأصيلة.

1- الفاعل: باعتماد "الزَّين" معيار "الإخبار" بدلًا من معيار "فعل الفاعل أو القيام به"، فقد عرَّف الفاعل بأنَّه: "مَنْ/ ما نُخبِر عنه بفعلٍ تامّ معلومٍ متقدّمٍ عليه"[64] رابطًا بذلك الصّلة بينه وبين المبتدأ في الجملة الاسميَّة وفق ما ذكرنا آنفًا. وهو تعريفٌ يستلُّه من بطون مصادر اللُّغة العربيَّة وفق ما نجد في كتاب "المفصَّل في علم العربيَّة" لـ"الزَّمخشريّ" الَّذي عرَّفه بقوله: "هو ما كان المسند إليه من فعلٍ أو شبهه، مقدَّما عليه أبدًا"[65]. لذلك فالفاعل – في الجملة الفعليَّة – هو العمدة والأصل

---

[61] م. ن. ص 52.
[62] م. ن. ص 48.
[63] ابن يعيش. شرح المفصَّل. مصر، إدارة الطّباعة النّميريَّة، لا. ط، لا. ت، ج1، ص 20.
[64] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 62.
[65] محمود بن عمر الزَّمخشريّ. المفصَّل في علم العربيَّة. ص 44.

وخلافه الفضلة[66]. وهو عمدةٌ لأنَّه لا يُستغنَى عنه في الجملة الفعليَّة؛ ولذلك فهو حاضرٌ في حضوره، وحاضرٌ موجودٌ حتَّى في غيابه أو استتاره؛ إذ يكون حاضرًا في سريرة المتكلّم المُتحدّث عنه، وفي ذهن المخاطب[67].

ويرى "الزَّين" أنَّ الفاعل، إذما كان الرُّكنَ الأقوى في الجملة الفعليَّة، فهو يستحقُّ الحركة الأقوى وهي الضَّمَّة لا الكسرة في رأيه. ويُعلّل ذلك مستندًا إلى أحد بحوث الباحث اللُّغويّ الفرنسيّ "Jean Cantineau" مقتبسًا منه الآتي: "ولو قيل: بِمَ تقوى الضَّمَّة على الكسرة والفتحة؟ قيل: إنَّها تقوى عليهما بأنَّها تُعمِل من أعضاء النُّطق أكثر ممَّا تُعمِله الحركتان الأخريان، فيكون منها إرهاقٌ أكثر ممَّا يكون من هاتين الحركتين: الضَّمَّة تخرج من مدرجين اثنين، أحدهما أماميٌّ وهو الشَّفتان، مستديرتين، والآخر خلفيٌّ وهو أقصى اللّسان وأقصى الحنك، في حين أنّ الكسرة تخرج من مدرجٍ واحدٍ في مقدّم الفم، من الشَّفتين، منفرجتين، ومن طرف اللّسان وما يُقابله من الحنك، وأنَّ الفتحة تخرج هي أيضًا من مدرجٍ واحدٍ ، من وسط اللّسان ووسط الحنك"[68].

2- نائب الفاعل: لئن رفض "الزَّين" - في تحديده نائبَ الفاعل - معيارَ "النّيابة عن الفاعل" في المكان، لا في الدَّلالة؛ فقد قدَّم تعريفه البديل المستند إلى علاقة الإخبار والإسناد، على غرار بعض الأقدمين[69]، على النَّحو الآتي: "نائب الفاعل هو مَنْ/ ما نُخبِر عنه بفعلٍ تامّ مجهولٍ متقدّمٍ عليه"[70]. ثمَّ اقترح طريقةً سلسلةً لاكتشافه أساسُها الانطلاق من السُّؤال الآتي: "عمَّن/ عمَّ نُخبِر بالفعل التَّامّ

---

[66] عبد الفتَّاح الزَّين. م. س. ص 63.
[67] م. ن. ص 63- 64.
[68] Jean, Cantineau. Études de linguistique arabe. Paris, librairie C. Clincksieck, 1960, p. 91, 191. نقلًا عن : عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 64.
[69] انظر: إبراهيم السَّامرائيّ. الفعل أزمنته وأبنيته. ص 93.
[70] عبد الفتَّاح الزَّين. م. س. ص 70.

المبنيّ للمجهول؟ أو مَنْ/ ما الَّذي نُخبِر عنه بالفعل التَّامّ المبنيّ للمجهول؟"[71]. فالكلمة الَّتي يُجاب بها عن هذا السُّؤال هي نائب الفاعل. ولذلك فقد رأى أنَّ بالإخبار وحده يُمكننا إبعادُ شبح المفعوليَّة من ذهن المتعلّمين بعد الفعل المجهول، وبالإخبار وحده يستحقُّ نائبُ الفاعل الرَّفع؛ فهو كالفاعل لكونهما عمدتي الجملة الفعليَّة "يُخبَر عن كليهما بفعلٍ مفرَّغٍ له مسنَدٍ إليه، إخبارًا يُوجب الرَّفع، ليس إلَّا"[72].

سادسًا: "المفتاح" في ميزان النَّقد:

في البدء، أجد أنَّه لا بدَّ من الاعتراف بأهمّيّة هذا الكتاب النَّقديّة والنَّحويَّة في مجال تعلميَّة العربيَّة وتعلُّمها انطلاقًا من تسليطه الضَّوءَ على بعض التَّعريفات النَّحويَّة الخاطئة، ثمَّ تقديم بدائل منها تستند إلى مؤشّراتٍ واضحةٍ ومحدَّدةٍ وقياسيَّة إلى حدّ بعيدٍ جدًّا. وما يُميّز هذا الكتاب سعيه إلى تقديم بدائل قياسيَّةٍ مطّردةٍ تُحاول التَّخلُّص – قدر الإمكان – ممَّا يُسمَّى "شاذًّا عن القاعدة أو مستثنًى من القاعدة"، يصلح الاعتماد عليها في قراءة نصوص العربيَّة وفهمها وتحليلها على تنوّعها واختلافها، على خلاف بعض التَّعريفات النَّحويَّة الَّتي تزدحم بها معظم الكتب المدرسيَّة، والَّتي يتكرَّر فيها الاستثناء من القاعدة كثيرًا أو قليلًا، والَّتي يكثر تطبيقها على شواهد يُفصّلها المعلّم تفصيلًا دقيقًا لتُوافق القواعد الَّتي يُلقّنها المتعلّمين، وكأنَّ نصوص العربيَّة كلَّها على غرار هذه الشَّواهد المفصَّلة بإتقانٍ.

زدْ على ذلك حرصَ الباحث "الزَّين" على دمج القواعد النَّظريَّة بورشٍ تطبيقيَّة ليقيس جدوى اقتراحاته البديلة في تحسين تعليم قواعد العربيَّة وتعلُّمها من خلال نصوص أدبيَّة جذَّابةٍ وليس من خلال شواهد مبتورةٍ ومفصَّلةٍ لتخدم هذه القاعدة أو

[71] م. ن. ص. ن.
[72] م. ن. ص. ن.

تلك فقط. يُضاف إلى ذلك حرصُهُ في بدائله المقترحة على مراعاة الفئات العمريَّة، وأنواع الذَّكاء لدى متعلّمي الحلقة الثَّانية في التَّعليم الأساسيّ من خلال تركيزه على تعريفاتٍ تأخذ بالحسبان الذَّكاء الحسّيّ الَّذي يكون ناشطًا لدى متعلّمي تلك المرحلة؛ إذ حرص على الانطلاق في تعريفاته من مؤشّرات حسّيّةٍ مادّيّة شكليَّة وصوتيَّة ودلاليَّةٍ وفق ما تقدَّم آنفًا كما في التَّمييز بين صيغ الأفعال الثَّلاث على سبيل المثال. كما يُسجَّل لهذا الكتاب حرص مؤلّفه على تأصيل تعريفاته المقترحة من خلال العودة إلى بطون مصادر العربيَّة لدى النَّحويّين القدامى والمحدثين، فضلًا عن العودة إلى بعض الكتب الأجنبيَّة، وإلى مراجع متنوّعةٍ في النَّحو والألسنيَّة والدَّلالة.

ومع ذلك، فإنَّنا نجد أنَّ بعض هذه التَّعريفات البديلة قد يُؤدّي ببعض المتعلّمين إلى الوقوع في الالتباس والتَّشويش أحيانًا؛ وما ذلك – بحسب رأينا المتواضع – إلَّا نتيجة حرص الباحث على الإبقاء على المصطلحات النَّحويَّة نفسها من دون تغييرٍ يُذكَر، وإنْ عمد إلى إبدال تعريفاته المقترحة بتعريفاتها الشَّائعة بحسب الكتب المدرسيَّة؛ ومن ذلك على سبيل المثال مصطلحات "الفعل الماضي"، و"فعل الأمر"، و"الفاعل" "نائب الفاعل"، و"المبتدأ".

فلئن نفى الباحث "الزَّين" عن الماضي ملازمته الزَّمن الماضي بمعزلٍ عن القرائن اللَّفظيَّة والمعنويَّة، فإنَّه حافظ على تسميته القائمة أساسًا على "الزَّمنية الماضويَّة" وليس على العلامات الشَّكليَّة، وهذا حافزٌ ليتسلَّل إلى سريرة المتعلّمين وأذهانهم ملازمةُ الفعل الماضي لما مضى من الزَّمن، وأصالتُهُ فيه خاصَّةً دون سواه، أو على الأقل غلبةُ اقترانه بالزَّمن الماضي. ولئن لم يُقرّر تعريفًا واضحًا وصريحًا للأفعال عمومًا فقد أقرَّ بالتَّعريف الشَّائع، وإن رفض ربطها بأزمنةٍ معيَّنةٍ وفق ما جاء في قوله: "وإذا كانت الأفعال على اختلافها تدلُّ على أحداثٍ أو أحوالٍ

أو غير ذلك، فإنَّ ربطها بأزمنةٍ خاصَّةٍ بها، تدلُّ عليها، وَهْمٌ ليس إلَّا"[73]. وهذا يُرتّب عليه أنَّ حدَّ الفعل هو الدَّلالة على حدثٍ أو حالةٍ أو غير ذلك، ومن ثَمَّ فحين يصوغ المتعلّمون "اسم الفاعل" من الفعل الَّذي يحمل معنى "الحدث أو العمل" سوف يتبادر إلى أذهانهم معنى "القيام بالفعل" في سياق تحديدهم الفاعلَ بعد أن عمل الباحث جاهدًا لنفي هذا المعنى عنه؛ فهم على غرار: "ضرب/ ضارب"، سيقولون: "فعل/ فاعل"؛ ولأنَّ الفعل يعني حدثًا أو عملًا ما فإنَّ الفاعل هو من أحدث الحدث أو عمل العمل!

وما قلناه على مصطلح "الفعل الماضي" ينطبق على "المبتدأ" المستند في أساس تسميته على الابتداء في بداية الجملة الاسميَّة، وهو ما من شأنه أن يُعيد إلى ذهن المتعلّمين "معيار الموقعيَّة" في تحديدهم المبتدأ لا معيار "العمدة المُخبَر عنه". وكذلك الحال في مصطلح "نائب الفاعل" الَّذي يكاد يُخفي في أصل تسميته العلاقة الإسناديَّة الإخباريَّة الَّتي حرص الباحث على تثبيتها أساسًا لتمييز نائب الفاعل. ولذلك يجوز لنا أن نتساءل ما دام الباحث قد اعتمد علاقة الإخبار أساسًا في تحديد الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر: "ألم يكن من الأجدى اعتماد مصطلحي المسند والمسند إليه سواءٌ في الجملة الفعليَّة أم الاسميَّة بدلًا من تلك المصطلحات المذكورة آنفًا؟". أمَّا بالنّسبة إلى مصطلح "فعل الأمر"، فإنَّنا نتساءل: "أيجوز أن نُسمّي الأمر فعلًا وهو، في الأصل، إنشاء طلب لوقوع فعلٍ ما، ولا سيَّما إذا ما عدنا إلى تعريف الفعل الَّذي يقرنه بالدَّلالة على الحدث أو الحالة؟!".

[73] عبد الفتَّاح الزَّين. المفتاح. ص 9.

سابعًا: قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر العربيَّة:

1- ابن الأنباريّ. أسرار العربيَّة. تحقيق: محمَّد بهجة البيطار. دمشق، مطبعة التَّرقّي، لا. ط، 1377هـ - 1957م.

2- ابن عبد البرّ القرطبيّ. بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذَّاهن والهاجس. تحقيق: محمَّد مرسي الخولي. بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط1، لا. ت.

3- ابن عصفور. المقرَّب. تحقيق: أحمد عبد السَّتَّار الجواري؛ عبد الله الجبُّوري. بغداد، مطبعة العاني، لا. ط، 1986.

4- ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله. شرح ابن عقيل. القاهرة، دار التُّراث، ط 20، 1400هـ - 1980م.

5- ابن عمر الزَّمخشريّ، محمود. المفصَّل في علم العربيَّة. تحقيق: فخر صالح قدارة. عمَّان- الأردن، دار عمار للنَّشر والتَّوزيع، ط1، 1425 هـ - 2004م.

6- ابن يعيش. شرح المفصَّل. مصر، إدارة الطّباعة النّميريَّة، لا. ط، لا. ت.

7- السُّيوطيّ، جلال الدّين. الأشباه والنَّظائر في النَّحو. تحقيق: غازي مختار طليمات. دمشق، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة، لا. ط، 1407هـ - 1987م.

ب- المراجع العربيَّة:

1- حسين، طه. في الأدب الجاهليّ. القاهرة- مصر، دار المعارف، ط3، 1352هـ - 1933.

2- الزَّين، عبد الفتَّاح. المفتاح (في تعليم قواعد العربيَّة وتعلُّمها). دار البنان للطّباعة والتَّسجيل والنَّشر والتَّوزيع. لبنان – دير الزَّهرانيّ، ط2، 2014.
3- السَّامرائيّ، إبراهيم. الفعل زمانه وأبنيته. بيروت– لبنان، مؤسَّسة الرّسالة، ط3، 1403هـ - 1983م.